المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق

عصام العدوني(*)

نائب الكاتب العام لجمعية العطف للتنمية والتضامن والبيئة، المغرب.

مقدمة

يطرح الحديث عن المجتمع المدني في المغرب العديد من الصعوبات والإشكاليات النظرية والعملية، وتزداد الصعوبة كلما ازداد اللجوء المكثف إليه من قبل فاعلين ومؤسسات وهيئات تحتل فضاءات مختلفة من العالم الاجتماعي وذات مصالح وأغراض متباينة. إن أولى صعوبات تحديده كمفهوم تكمن في تداوله المكثف في الفضاء العمومي، وفي الإعلام المكتوب والمرئي، إلى درجة أنه أصبح المقولة المركزية التي تؤثث المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي، وتستثمر من طرف قوى اجتماعية متنافرة من حيث التكوين السوسيولوجي والتقاليد الثقافية، ومن ثمة من حيث المضامين التي تمنحها إياه. إن تداوله على نطاق واسع يجعل مهمة التحديد الموضوعي مهمة في غاية التعقيد، حيث تتداخل الرغبة في الصرامة المنهجية مع احتمالات الانزلاق والانقياد وراء تعريفات أيديولوجية، إما تنحاز إليه وإما تتجاهله كلياً.

أما الصعوبة الأخرى، فتكمن في المفارقات والالتباسات التي ينتجها توظيفه في مجتمعاتنا في اللحظة الراهنة، ولعل أهمها يكمن فيما يلي:

ـ غربته عن البنية الاجتماعية التي توظفه، فالمفهوم هو واقعة سوسيولوجية ارتبطت بالمجتمعات الغربية، أما غيرها فلم يشهد بنى ووسائط وعلاقات ومؤسسات تنطبق عليها صفة المجتمع المدني، فهي لم تعرف العلمانية كفكر وممارسة عقلانية تضفي الطابع الزمني على القيم والأفكار والأديان والمؤسسات، ولم تشهد استقلالاً للدين عن الدولة، ولا فكرة الحقوق الرومانية، ولا تطوراً لطبقة برجوازية مدينية تكون بمثابة الخلفية الاجتماعية لنشأة حركات تنظيمية ومهنية غير مسبوقة. إلا أنه يمكننا الوقوف على موقفين أكاديميين متعارضين: **الأول** موقف الاختلاف الجذري بين التجربة التاريخية الغربية والتجربة الحضارية الإسلامية، حيث يركز على المضمون الاجتماعي والثقافي والعلائقي للمفهوم، ومن ضمنه يتم إقصاء المجتمع المدني في التشكيلات الاجتماعية والبنى الثقافية غير الأوروبية، وبالنتيجة الإقرار بغيابه في المجتمعات الإسلامية بسبب غياب مقوماته الأساسية

(*) البريد الإلكتروني: issam.addouni@gmail.com.

(قوى طبقية، علمانية، دستور، ديمقراطية، اقتصاد سوق). يقول ارغى ازبدان في هذا الصدد «لا يوجد إقطاع قابل لأن يقارن بأوروبا الغربية، كما لا توجد أرستقراطية متوارثة، أو تراتب كنسي مستقل بذاته، أو طبقة تجارية قوية ومتمكنة، أو اتحادات ذات نفوذ بالغ، ولا جماعات تستقل بإدارة نفسها» (حمودي، ١٩٩٨: ٦٧). هذا الموقف ينعكس كذلك في الكثير من الأدبيات الليبرالية وكذا اليسارية؛ إذ كلاهما يشترك في موقف الاختلاف الجذري.

أما الموقف **الثاني** فيميل إلى التركيز على التجربة التاريخية الخاصة بالمجتمعات الإسلامية بالبحث عن بنى أو تنظيمات أو روابط تشبه المجتمع المدني في وظائفها، لذلك نجده يركز دعوته على الدور الوظيفي للمفهوم وعلاقته بالدولة، فيجده موجوداً بشكل صريح في المجتمعات الإسلامية. وفي الأخير ينتهي إلى الاعتراف بوجود أشكال من التنظيم الاجتماعي وأنساق مادية ومؤسساتية تقوم بدور المجتمع المدني بالرغم من غياب قاعدته المادية وخلفيته الفلسفية وحمولته الأيديولوجية التي تطورت في أوروبا الغربية. وبالنسبة إليه، كانت لدينا تنظيمات اجتماعية تشغل وظائف غير سياسية (تربوية، أيديولوجية، اجتماعية، نفسية...)؛ هذا الموقف يعبّر عنه بوضوح عبد الله حمودي الذي يدافع عن فكرة مجتمع مدني غير أوروبي انطلاقاً من الاعتقاد بوجود تنظيمات أو تشكيلات محلية كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي عن السلطات المركزية «كالتجمعات القبلية، وشبكات الزوايا، والحناطي (أو تجمعات الصناع والتجار)»، كما أدت أحياناً دور الوساطة بين السلطة والمجتمع، وهذا ما قامت به بصفة خاصة في تاريخ المغرب مؤسسة الزوايا من تنظيم للجهاد، وتأطير نفسي للأعضاء وحمايتهم، وتوفير السكن والغذاء والتربية والتعليم والعمل، بل أكثر من ذلك، كانت بعض الزوايا، على حد تعبير عبد الله العروي، في مدينة فاس في القرن ١٩ «تنتظم على شاكلة النادي فقد كانت فضاءات للتسلية والترفيه والنقاش» (Laroui, 1993: 132) كذلك الأمر بالنسبة إلى ما يعرف بمؤسسة «الزطاطة» التي كانت تقوم في مغرب ما قبل الاستقلال بدور حماية القوافل التجارية وتسهيل عبورها عبر تراب كل قبيلة أو زاوية انطلاقاً من أداء رسم العبور للمجال الترابي للقبيلة بواسطة شخص يدعى الزطاط (Sebti, 1992).

والافتراض نفسه يزكّيه الطاهر لبيب الذي يذهب إلى تأكيد وجود مجتمع مدني في المجتمع العربي الوسيط، غير أنه يعترف بأنه عرف تقلصاً وتراجعاً منذ ذلك الحين بسبب انتشار الاستبداد السياسي وقيم الطاعة والخنوع (لبيب، ١٩٩٢). كما يذهب برهان غليون في المنحى نفسه حينما يؤكد تاريخية المجتمع المدني، فالدولة الإسلامية منذ نشأتها، وفي كل مراحل تطورها، كانت تتكئ على بنى اجتماعية مدنية تسندها في تثبيت سيادتها.

ــ حضوره كمقولة «تعويضية» أو «استبدالية»، بمعنى أن النخب السياسية بعد أن جربت مشاريع أيديولوجية مثل الاشتراكية والعلمانية، وبعد التآكل النظري والعملي لجزء كبير من المفاهيم التي أطرت الحقل السياسي المغربي والعربي عموماً (القومية العربية، الوحدة، التكامل العربي...)، أصبحت تحتمي وراء المفهوم «كملاذ أخير» يسمح لها

باستئناف الدفاع عن المشاريع الفكرية والسياسية السابقة لكن تحت يافطة جديدة، خاصة بعد اطلاعها على الدور الذي قام به المجتمع المدني في مواجهة الأنظمة الشيوعية والتوتاليتارية في أوروبا الشرقية وفي الدفع في اتجاه الديمقراطية.

ــ اشتغاله كمفهوم أقل تسييساً من المفاهيم المتداولة سابقاً، وبالتالي سيوفر للمثقف إمكانيات أرحب لممارسة فعل التفكر الحر والنقد، وسيسمح له بالتصالح مع مجاله الطبيعي ألا وهو الثقافة والمعرفة؛ فمقولة المجتمع المدني كما تتداول اليوم تؤدي من الناحية النظرية وظيفة الفصل بين المجالات (ثقافة، سياسة، اقتصاد، الخ) وتحقيق استقلالية وخصوصية الثقافي، الذي كثيراً ما تم إلحاقه بالسياسي. إن جاذبية المفهوم تكمن في تحرير الثقافة من التبعية للسياسة (الخاضعة لإكراهات الآنية والتجريبية والمشاركة والمناورة...) وبالتالي تغليب سلطة الحقيقة على سلطة المصلحة. كما سيسمح المفهوم بالنسبة إلى الفرد بوضع مسافة بينه وبين «الشأن العام»، سواء على مستوى الحقوق أو الواجبات كالانتخاب والترشح والمشاركة في التدبير العمومي أو المساءلة الحكومية، والاهتمام فقط بما يشكل خصوصية التجربة الفردية في ممارسة حريتها. إن طرح الهوية الفردية و«الذات الأخلاقية» في مقابل فكرة المواطنة كمفهوم تجريدي، ينزع الأفراد من الاعتبارات الذاتية، ويحررهم من الروابط العمودية ومن ثقل السياقات الاجتماعية القهرية من أجل الانتماء إلى كيانات سياسية عقلانية وشرعية، حيث الولاء للقانون الموضوعي، الذي يسمو على الانتماءات الفئوية والأوضاع الاجتماعية للأفراد التي كانت الحجر الأساس للديمقراطية الكلاسيكية، هو أحد تجليات هذا الصعود القوي للمجتمع المدني وإعادة الاعتبار إلى الشأن الخاص.

وفيما يخص الاستعمالات الرائجة اليوم لمفهوم المجتمع المدني في مجتمعاتنا، يمكن الوقوف على بعضها كالتالي:

أولاً: التوظيف الليبرالي

يبدو تعريف هيغل للمجتمع المدني أكثر تطابقاً من الناحية السوسيولوجية والسياسية مع طبيعة المجتمع المغربي، الذي يتميز بالحضور المكثف للدولة وأجهزتها القانونية والأمنية والإدارية، وكذا الوجود الكثيف للعائلة. فالمجتمع المدني عند هيغل هو ذلك الفراغ الذي يوجد بين العائلة والدولة؛ فهو كل التنظيمات والمصالح والأفكار التي توجد خارج الهيمنة الأيديوسياسية للدولة وللمنظومة العلائقية الأسرية. فكل التنظيمات والمصالح والاختلافات التي توجد بين هاتين المؤسستين تنتمي إلى المجتمع المدني. وبشكل أكثر دقة، يحيل تعريف هيغل إلى اقتصاد السوق بالمعنى الواسع للكلمة، الذي يشمل ظروف الإنتاج والتبادل والتوزيع والعمل والمبادرة وحرية التملك والتعاقد الحر، وتنمو بفضله الملكية الخاصة (حمودي، ١٩٩٨: ٢٢٣). إنه اقتصاد السلوكات الفردانية التي تخلت عن قيم التضامن وروابط الدم، وتحررت من السلطة البطريركية القائمة على التقاليد والأخلاق الجماعية. إنه مجتمع الأفراد الذين لم يعودوا «موضوعات» Sujets طيعة في يد الحاكم أو الراهب (مفهوم الراعي والرعية في الآداب السلطانية والفكر السياسي الإسلامي). لكن المثقف الليبرالي سرعان ما

يتجاوز اللحظة الهيغلية لأنها لا تستجيب لانتظاراته ومصالحه، ولأنها وإن كانت تعترف بالفضاء الكائن بين الدولة والعائلة فإنها في المقابل تفعل ذلك من أجل تعزيز الولاء للدولة المركزية والوحدة ضد التعدد، والانصهار ضد الاختلاف. إن الليبرالي يرفض تحديد هيغل للعلاقات المفترضة بين المدني والسياسي أو بين الفرد والدولة؛ فبالنسبة إلى هذا الأخير، تكمن العلاقة المثالية بين هذين الكيانين في سمو الدولة عليه وتجاوزها له عبر تجسيدها للمصلحة العامة أو العقل الكوني. فإذا كان المجتمع المدني يعبّر عن التناقضات والأنانيات الفردية التي يحركها هاجس البحث عن المصلحة الطبقية، فإنه بالتالي يحمل في ذاته كل العناصر التي تؤدي إلى زرع الفوضى واللانظام واللاعقل، وبالتالي فإن الحل يتمثل في دولة قوية مركزية تستمد مشروعيتها من تمثيلها الكثيف لمصلحة الأمة، وبذلك تكون قد جسدت عبر سيرورة تاريخية طويلة فكرة الحرية في التاريخ. وهذا التحليل يتردد لدى الفكر السياسي الكلاسيكي عموماً؛ فهوبز وروسو مثلاً، رغم اختلافاتهما حول أصل الطبيعة البشرية، فإنهما يتفقان حول ضرورة النظام السياسي، أي الدولة باعتبارها «نظاماً للعقل يتعارض مع النظام الطبيعي الذي تسيطر عليه الرغبات اللامحدودة لكل واحد أو مع النظام الاجتماعي الذي تسيطر عليه اللامساواة والفساد» (Touraine, 1994: 66).

إن الليبرالي المغربي سيرفض الاكتفاء بهذا التعريف «الذي لا يخترع الديمقراطية وإنما الدولة الوطنية» (Touraine, 1994)، وسيعمل على تعميق بعض المسائل وتجاهل أخرى، حيث سيطور مسألة حرية الملكية والتعاقد الحر واستقلالية الفرد، وسيتخلى في الوقت نفسه عن فكرة تبعية المدني للسياسي أو أولوية الدولة التي يتبناها هيغل لمصلحة مقاربة تعلي من شأن الاستقلالية. إن الليبرالي سيعتبر المجتمع المدني فضاء لانتظامات تقوم على مشروعية مدنية مغايرة للمشروعيات التقليدية العائلية والقبلية والطائفية والزبونية، ومدعوماً بنظام سوسيو ثقافي وقانوني يستند إلى فكرة القانون والديمقراطية والحرية الفردية والمساواة السياسية.

في المقابل، إن الدعوة إلى تجاوز العلاقات الأسرية في الفلسفة السياسية الكلاسيكية كمدخل إلى تمأسس المجتمع المدني تجد صداها بشكل قوي عند المثقف الليبرالي، الذي يشمئز من احتلال أيديولوجية الأسرة الممتدة مكانة مركزية داخل نسق التنظيم الاجتماعي، وإعادة استثمارها في الحقل السياسي والدستوري. لذلك، ففي نظره يؤدي كل تطور في اتجاه المجتمع المدني ضرورة لتراجع وتقلص المرتكزات المادية والذهنية للبطريركية. وإذا كانت المرأة هي الكائن الأضعف داخل هذه البنية، فإن تطور المجتمع المدني يعني كذلك تحريرها من ثقل التقاليد الذكورية، وتراجع التقسيمات والتراتبيات الجنسية التي ترهن حياتها ومستقبلها في منزلة دونية، وتجعلها موضوعياً خارج دائرة المجتمع المدني. لذلك، لا غرابة في أن تكون القطاعات النسائية في صدارة الحركات المدافعة والمستثمرة للمجتمع المدني. إن المجتمع المدني الليبرالي يدافع عن الفرد كقيمة عليا، ويعلي من دور القدرات الطبيعية والمهارات الفردية والاستحقاق في المساهمة في تنظيم وهيكلة وتسيير المجتمع، متجاهلاً الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد

والطبقات في المجتمع الواحد، وتأثيرها في المواقع التي يساهمون من خلالها في تدبير المجتمع انطلاقاً من موروثاتهم الاجتماعية (رأسمال اقتصادي واجتماعي، رصيد أسري...) لا من موروثاتهم الطبيعية (ذكاء، إبداع، فطرة...).

ومن جهة أخرى، يصبح وجود المجتمع المدني ضرورياً لمواجهة الدولة، فتاريخياً لم تكن العلاقة بينهما على أحسن ما يرام، بل كانت علاقة قوة لامتكافئة تسيطر الدولة بمقتضاها على المجتمع المدني وتبتلعه. إن مركزية الدولة الاستبدادية واحتكارها للموارد الضرورية للإنتاج وإعادة الإنتاج المادي والرمزي أدت إلى سحق المجتمع المدني ونفي كل وساطة بين الفرد والدولة. لقد انتبه غرامشي إلى هذه الحقيقة عند مقارنته للمجتمعات الغربية وروسيا، مما أدى به إلى التمييز بين الدولة في الغرب ونظيرتها في الشرق، ويقصد بها روسيا، حيث يؤكد أن الغرب كان فيه إجماع واسع اعتمد على المجتمع المدني، بينما في الشرق تسيطر الدولة على المجتمع ويكون الإكراه والإرغام أكثر أهمية من الإجماع. إن هذا الوضع ينطبق في وعي الليبرالي المغربي على الدولة المخزنية المغربية. وأخيراً تؤمن الدعوة الليبرالية بوجود مصالح وغايات مستقلة عن الدولة وبضرورة الاعتراف بها، ومأسسة ذلك في شكل قواعد وقوانين ومؤسسات تقوم على مفاهيم جديدة، كالوساطة والشراكة والاختيار والمواطنة. إن الشراكة مع المجتمع السياسي والتعاون المتبادل بينه وبين التنظيمات المدنية (في مجالات الثقافة والتربية والترفيه والرفع من القدرات وتعزيز النشاطات المدرة للدخل...) يتزامنان مع مسلسل العولمة ومع التغيرات البنيوية التي يشهدها النسيج الإنتاجي والديمغرافي والحضري والتي تدفع «دولة الرعاية الاجتماعية» إلى الانسحاب، تاركة المجال مفتوحاً أمام السوق الحرة والقطاع الخاص لتنظيم المجتمع وإنتاجه. إن المجتمع المدني سيصبح بمثابة الدرع الواقي الذي يعمل على التخفيف من الآثار الاجتماعية والنفسية في السكان، وهي الآثار الناتجة من انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي ومن إعادة تنظيم ذاتها والتكيف مع الوظائف الاقتصادية والسياسية الجديدة التي تفرضها مقتضيات تطور اقتصاد السوق العالمي والعلاقات التجارية الدولية (اتفاقيات التبادل الحر، منظمة التجارة العالمية، إلخ).

عموماً، إن التصور الليبرالي يطرح من الناحية النظرية على الأقل ضرورة إنجاز مهمات اقتصادية وسياسية وثقافية يكون المجتمع المدني قاعدتها الأساسية. ويمكن إجمال هذه المهمات فيما يلي:

ـ إنجاز قطيعة معرفية/إبستمولوجية مع العقل القروسطوي في الفكر والسياسة والسلوك.

ـ إنجاز تغيير حقيقي في بنى وعلاقات الإنتاج والاستهلاك (تعميم الإجارة والرأسمال والسلعة).

ـ تحديث الدولة ودمقرطتها، ونزع الطابع التقليدي عنها، واعتماد فلسفة حقوق الإنسان، وترسيخ المواطنة. إن المجتمع المدني إذن يدخل في صلب عملية التحول أو الانتقال الديمقراطي.

لكن الحديث عن هذه الأولويات النظرية المطلوب تحققها على أرض الواقع يجب ألّا يجعلنا نعتقد بكون وضع الفكر الليبرالي يمتاز بالوضوح والانسجام الأيديولوجي والقدرة على التعبئة وامتلاك المقومات المادية والأيديولوجيا لصوغ مشروع سياسي مجتمعي. إن العكس في الغالب هو الأقرب إلى الصواب. إن ضعف الفكر الليبرالي ينعكس على ضعف حضور مفهوم المجتمع المدني وفتوره في البرامج السياسية الليبرالية.

لذلك يبقى وضع المفهوم ملتبساً وغامضاً، ويتسم بالضعف والارتباك بفعل واقع التجربة الليبرالية المغربية التي يظل تطورها محاصراً بالعديد من العوائق التاريخية والسياسية والثقافية والأنثروبولوجية، لعل أهمها:

ـ تجدُّد الدولة المغربية وامتلاكها عمقاً تاريخياً يجعلانها قادرة على احتكار وسائل الإنتاج المادي والرمزي، واحتلال مركز توزيع الخيرات والموارد الاقتصادية، الأمر الذي يفضي إلى تبعية الاقتصادي للسياسي، وتهميش التشكيلات الاجتماعية البرجوازية وعدم استقلاليتها عن الدولة.

ـ ضعف البرجوازية المغربية، وضعف عملية التراكم الرأسمالي المنتج الذي من شأنه أن يساهم في تطوير قوى الإنتاج والتكنولوجيا والابتكار، بالإضافة إلى ضعف إنتاجاتها الفكرية والأيديولوجية.

ـ هشاشة البنى الاقتصادية والتكنولوجية، وتفاقم الفقر والبطالة والأمية والتهميش.

ـ الحضور الكثيف للعناصر الأيديوسياسية التقليدية في إضفاء المشروعية على النظام السياسي مقابل ضعف القاعدة المادية للشرعنة.

ـ بروز مقاومات متعددة للمفهوم من داخل المجتمع بفعل عدم تجدّد الحداثة داخل النسيج المجتمعي، وضعف قاعدتها السوسيولوجية.

ثانياً: التوظيف اليساري

يكون المجتمع المدني مرادفاً للمفهوم الذي صاغه غرامشي، الذي يركز على عاملي الهيمنة والإجماع، متجاوزاً بذلك التصور الماركسي الذي يتجاهل العناصر الثقافية ولا يرى سوى القهر المادي والسيطرة المباشرة. إن ميزة هذا التعريف تتمثل في نقل المفهوم من حقل الإنتاج المادي (الاقتصاد) إلى حقل الإنتاج الأيديولوجي (البنية الفوقية)، لذلك نجده يقيم تمييزاً أساسياً داخل البنية الفوقية بين مستويين، الأول يشغله المجتمع المدني، فيما يحتل المجتمع السياسي المستوى الثاني. فإذا كانت الوظيفة المباشرة للمجتمع السياسي (الدولة) هي الإكراه المادي الذي يوفره التحكم في الأجهزة القمعية والإدارية، فإن الثاني توكل له في إطار البنية السلطوية نفسها وظائف الهيمنة الأيديولوجية التي يتوسل إليها بواسطة شبكة العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الثقافية والدينية، والتي تشرعن وتسهل تمرير العنف والإكراه والسيطرة. إن غاية المجتمع المدني إذن هي شرعنة السيطرة بواسطة الحصول على إجماع الطبقات الاجتماعية المتعارضة، فهو «المجال الذي ضمنه تتم هندسة

الهيمنة الأيديولوجية والقبول السياسي». وتجدر الإشارة إلى أن غرامشي لا يولي أهمية للمجتمع المدني في ذاته وإنما كآلية تكتيكية لبلوغ مشاريع سياسية أرقى، لذلك لا يغنينا المفهوم عن حتمية الصراع الطبقي باعتباره المدخل الحقيقي للتغيير، بينما يؤدي المجتمع المدني دور التدعيم والمساندة في عملية الصراع، وذلك عن طريق خلق قيم وأفكار ــ ينتجها المثقف العضوي ــ معارضة للهيمنة الأيديوسياسية للدولة والطبقات السائدة، وهذا المعنى يستنتجه جان. أ. كوهن: «إن استخدام مصطلح المجتمع المدني في التناول الغرامشي ليس أحادي المعنى، فغرامشي يدرك بوضوح أنه يوجد في المجتمعات الغربية عدة مؤسسات متميزة مثل الكنيسة والجمعيات وتنظيمات الإنقاذ التعاضدي... والتي نمت داخل أو خارج الحركة العمالية، وهي تنظيمات لا يمكن اختزالها إلى ما هو اقتصادي، ويرى أنه يجب بالضرورة احتلال هذا الحقل الثقافي، إذا كان الهدف هو تحقيق الهيمنة لكنه يحتفظ رغم ذلك بموقف أداتي تجاه هذا الحقل، وذلك يعود لتصوره الكلاسيكي المتعلق بنظرية الطبقات» (كوهين، ١٩٩٩: ٣٠).

لكن ميزة هذا الطرح هي رفضه النزعة الاقتصادوية الاختزالية التي سيطرت على أتباع الماركسية الذين لا يطرحون علاقة الدولة والمجتمع إلا كتضاد وتناقض مطلق، فالدولة عند لينين تلغي طبقة اجتماعية وتضطهدها على حساب أخرى، فهي «تنظيم للعنف المخصص لاضطهاد طبقة معينة» (Lénine, [n. d.]: tome 5). وهي عند ماركس مجرد «لجنة تسير الأعمال المشتركة للطبقة البرجوازية» (Marx et Engels, 1966: 32-33). أما مسألة المشروعية، فتظل غائبة، وإن طرحت فإنها لا تدرك إلا من المدخل الاقتصادي بواسطة مفهوم «فيتيشية البضاعة». ومن جهة ثانية تظهر أهمية غرامشي في كونه أولى أهمية للبنى الوسيطة التي طالما أهملها ماركس وأتباعه في أثناء تحليل التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية وما قبل الرأسمالية. لقد تجاهل ماركس أدوار التنظيمات الوسيطة كالأسرة والكنيسة والقبيلة والتنظيمات الحرفية والنوادي وفي أحسن الحالات لم تحظ بنفس الأهمية التي تحظى بها الطبقات الاجتماعية. لقد استرعى تطور الأسرة كمؤسسة تاريخية والأشكال الزواجية باهتمام أنجلز لكنه لم يدركها إلا من منظور طبقي محض، فميز بين شكل الزواج البروليتاري الأقرب إلى روح المساواة والأكثر تطابقاً مع الحاجيات الإنسانية والزواج البرجوازي البطريركي المتميز باستغلال المرأة والأطفال، بينما القبيلة والقرابة والبنى التجزيئية التي وجدها داخل التشيكلات غير الأوروبية ردها ماركس إلى نمط الإنتاج الآسيوي، وبالتالي إلى الحقل الاقتصادي.

هذا بشكل عام ما يمكن أن يقال عن الأسس الفلسفية والفكرية للمفهوم في الفكر الاشتراكي اليساري العالمي. أما فيما يخص اليسار المغربي، فناهيك عن تبني الخلفيات الفلسفية والأيديولوجية السالفة الذكر، فإن توظيفه للمفهوم منذ الثمانينيات من القرن الماضي يستجيب لجملة من العوامل الذاتية والإكراهات الموضوعية، أولها محاولة الهروب إلى الأمام من الإخفاق الذي آلت إليه مشاريعه الكبرى (الثورة)؛ إذ أصبح للمفهوم جاذبية خاصة كحل سحري يسمح بالاستمرارية والوفاء للخط السياسي والأيديولوجي نفسه، إلا أن

مواجهة المفهوم على الصعيد السوسيولوجي تقود إلى حقائق موضوعية لا ترضي اليسار نفسه، أو على الأقل لا يمكن استيعابها داخل المنظومة ذاتها دون أن تحدث فيها شروخاً والتباسات؛ فتنظيمات المجتمع المدني على سبيل المثال تتميز من الناحية السوسيولوجية بالتنوع والتعدد الذي لا حصر له، كما أن الانتماء إليها لا تحدده اعتبارات اقتصادية أو ثقافية أو أيديولوجية، فهي تسمح بالانفلات من قبضة التقسيمات التقليدية (عائلية، جهوية، طبقية)، ويحرك أصحابها الوازع الذاتي والقناعة الفردية، وبالنتيجة يجد اليسار نفسه في وضع غير مريح، إذ يتطلب الأمر منه تقديم إجابات منطقية ومنسجمة مع الخيارات الأيديولوجية المتبناة، فما هي المسوغات النظرية التي يتوسل بها من أجل حل التناقض التناحري بين الطبقتين الرئيسيتين (طبقة عاملة، برجوازية) داخل بنية مجتمع مدني يشتغل أكثر كفضاء عام مفتوح على الحوار والتواصل والمشاركة والحجاج والإقناع بالمفهوم الهابرمارسي؟ وما مكانة البرجوازية كطبقة مستغلة في المجتمع المدني؟ هل يجب تحويل المجتمع المدني إلى واجهة للصراع الأيديو سياسي، وبالتالي ما الفرق بين الحزب البروليتاري والنقابة والجمعية الثقافية والتنموية؟

للخروج من رحم هذه المفارقات، يعتقد اليسار المغربي أنه وجد ضالته في التصور الغرامشي الذي يضع حداً لتساؤلاته المحيرة، وينقله إلى «حالة اليقين»؛ فالأمر بالنسبة إليه «يتعلق بمرحلة انتقالية وبممارسة أيديولوجية من أجل الهيمنة والإعداد الأيديولوجي للفئات النشيطة لتحويل المجتمع»[١]. وبذلك يصبح المجتمع المدني حلقة في مسار تاريخي مجتمعي عام، وبالنتيجة يقضي اليسار على إمكانية وجود مجتمع مدني مستقل بذاته.

ثالثاً: الخطاب الرسمي

في حقيقة الأمر لا يمكن أن نقف عند تصور عمومي متكامل حول المجتمع المدني، كما لا نتوفر على إنتاج نظري أيديولوجي للدولة ومؤسساتها حول الموضوع، بقدر ما نجد أنفسنا أمام تشكيلة متفرقة من الخطابات والمبادرات المتنوعة على الصعيدين المركزي والمحلي تعطينا فكرة غير واضحة عن تصور السلطة العمومية للمجتمع المدني. لذلك، فإن ممارسات السلطة ومبادراتها هي وحدها الكفيلة بمدنا بتصورها للمفهوم وكيفية توظيفها له.

بداية، يمكن اعتبار الخطاب الرسمي بشأن المجتمع المدني أنه كان في لحظة تأسيسه بمثابة رد فعل وليس اختياراً استراتيجياً نابعاً من إدراك عميق لدور المجتمع المدني في تعزيز المشروعية الديمقراطية «بالمشروعية غير الحكومية»، وإنما كان استجابة لدينامية اجتماعية مطلبية حقوقية دولية ومحلية، خاصة ابتداء من التسعينيات من القرن العشرين، التي سجلت انطلاق دينامية سياسية جديدة (الإضراب العام ١٩٩٠؛ مذكرة الكتلة حول الإصلاحات السياسية والدستورية ١٩٩٢؛ ملتمس الرقابة ضد الحكومة، إلخ). في إطار رد

(١) **ما هو المجتمع المدني؟**، ترجمة وتأليف مصطفى أعراب ومحمد الهلالي (الرباط: مطابع أمبريال، ١٩٩٩)، ص ٧٧.

الفعل هذا تمت الاستجابة لجملة من المطالب السياسية التي كانت تمهد لتأسيس الأرضية السوسيو قانونية لتطور المجتمع المدني فيما بعد. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكّر بتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عام ١٩٩٠؛ إلغاء ظهير ١٩٣٥المعروف بظهير «كل ما من شأنه...»، الذي يعود للفترة الاستعمارية؛ إنشاء وزارة خاصة بحقوق الإنسان ثم إلغاؤها بعد ذلك بسنوات، ودسترة حقوق الإنسان في دستور ١٩٩٢؛ تشكيل حكومة التناوب التوافقي ١٩٩٨؛ إحداث اللجنة المستقلة للتحكيم ثم تعويضها بهيئة الإنصاف والمصالحة التي أوكلت لها مهمة الطي النهائي لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وخاصة الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وتعويض الضحايا وجبر الضرر وحفظ الذاكرة؛ المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية (اتفاقية حقوق الطفل؛ مناهضة التعذيب؛ مكافحة جميع أشكال التمييز ضد النساء؛ رفع بعض التحفظات على الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل والمرأة؛ تعديل مدونة الأسرة؛ تعديل قانون الجنسية من أجل إقرار المساواة المرأة مع الرجل في منح الجنسية للأبناء عند الزواج من أجنبي؛ المصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب....).

أما الخاصية الثانية، التي تتجاوز الانبهار السطحي بما تحقق من إنجازات تبشر بقيام المجتمع المدني لكنها تحاول في المقابل الغوص في العمق السياسي والثقافي لهذه الممارسات، فتتجسد في الطابع الارتدادي لهذا التطور؛ فنحن لسنا أمام تطور مؤسساتي دستوري لا رجعة فيه، بل إن ما يلاحظ هو أن أي تقدم في مأسسة المنظومة القانونية والسياسية للمجتمع المدني يبقى في جزء منه رهين ميزان القوة الظرفي، لذلك فهو قابل للتراجع والنكوص في أي لحظة، ويشهد على ذلك التراجعات التي تسجل في مجال حماية حقوق الإنسان من حين لآخر، وهذا التراجع يؤكد حقيقة أخرى مفادها أن المجتمع المدني مازال يجد صعوبات في الانغراس في التربة المغربية، ليس فقط بسبب العوائق القانونية المؤسساتية والسياسية المعروفة، وإنما كذلك بسبب عوائق بسيكولوجية وثقافية، فما زالت الثقافة السائدة لدى مختلف المسؤولين والأجهزة الحكومية في مختلف مستوياتها متشبعة بالقيم السلطوية والثقافة التجزيئية.

أما الخاصية الثالثة، فتكمن في غائية المفهوم التي تتمظهر في الاستعمال الأداتي الذي يهدف إلى مراقبة واحتواء النخب الجديدة التي عجزت الأحزاب التقليدية عن تأطيرها. هذا الدور جعل الدولة مبادرة، إن لم نقل سباقة إلى دعم تأسيس الجمعيات منذ الستينيات والتي كان يطلق عليها في القاموس السياسي المغربي «جمعيات السهول والهضاب»، وذلك بدفع شخصيات سياسية واقتصادية قريبة من الدولة أو موالية لها لتنشيط هذه الجمعيات، كما حرصت على تمكينها من الوسائل المالية والتقنية والتأطيرية للقيام بمهماتها، وإذا كانت هذه الجمعيات تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجهات التي تنشط فيها، فإنها بالإضافة إلى ذلك كانت تؤدي أدواراً لا تقل أهمية عن الأدوار الاقتصادية والتنموية، فهي تهدف إلى إشراك النخب المحلية في التدبير والشراكة مع السلطات الإدارية، خاصة مع التراجع الكبير في دور الأعيان والنخب التقليدية، وتقلص القاعدة الاجتماعية للمخزن، وتغير عناصر التركيب الاجتماعي والمجالي (انتشار التمدن

وتطور الطبقة الوسطى). لذلك، فإن «العمل داخل هذه الجمعيات لا يندرج في إطار استراتيجية مواجهة السلطة، بل بالعكس ينبني على التعاون معها» (قرنفل، ١٩٩٧: ٨٦)، وهذه المسألة أساسية على مستوى شرعنة السلطة وتوسيع القاعدة الاجتماعية للدولة، لتشمل النخب الحديثة المشكّلة من الطبقات الحضرية المتوسطة والشباب الحامل شهادات عليا، والمسلح بمعرفة تقنية وقانونية وخبرة ميدانية.

نخلص إذن إلى أننا أمام تصور أيديو سياسي قوامه البحث عن الاستمرارية والتجدد في الوقت نفسه، حيث يصبح خطاب حقوق الإنسان والعمل الجمعوي لبنة أساسية لإعادة المشروعية السياسية التقليدية التي أصبحت بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية والدولية تتراجع، وذلك بمحاولة ضخ عناصر جديدة، وتجديد موارد المشروعية لكن ضمن الحدود التي لا تمس بنية النظام السياسي (بوجداد، ٢٠٠٠: ٣٩ ــ ٦٤). كما أن التقدم المشهود في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان لا يقدَّم بوصفه نتاج مجهود جماعي ومطالب اجتماعية أو، بلغة ألان تورين، بوصفه نتاج «فعل المجتمع على ذاته» وإنما كهبات أو نِعَم يقدمها مركز النظام السياسي التقليدي، وهو المخزن المتصور كمركز لتوزيع الهبات والعطايا والألقاب والرموز (حمودي، ٢٠٠٠).

استنتاج

نستخلص من هذا العرض أن الحقل السياسي والمدني المغربي يعرف تنافس وتعايش تصورين مركزيين للمجتمع المدني، أحدهما ليبرالي والآخر يساري، لكن هذا لا ينفي وجود توظيفات أخرى للمفهوم لا تحتل طبعاً المكانة نفسها، لكنها تبقى موجودة على هامش الاستعمالين المركزيين، وتشتغل في فضاءات تجزيئية (جهوية، إثنية، تقنوقراطية). إن هذه التقسيمات ليست مطلقة أو تامة، فهناك باستمرار حركة من المد والجزر داخل التنظيمات المدنية، بل هناك داخل التنظيم نفسه تأرجح بين المفهومين بحسب طبيعة الإجابة التي يقدمها الفاعل المدني حسب الأوضاع المختلفة، كما يمكن أن يقف جنباً إلى جنب ممارسون يتبنون للمفهوم مرجعيات مختلفة بل متعارضة، فنجد داخل الهيئة ذاتها ليبرالياً وتقنوياً ويسارياً ومحافظاً، كما يمكن أن تقع صراعات ومنافسات داخل التنظيم تدور حول «حقيقته ومعانيه وأهدافه وحدوده» إذا استعرنا نظرية الحقول عند بورديو، أي إن المنافسة ستبرز في مستويات متعددة من أوضاع الحقل المدني (نشاطات، علاقات تنظيمية، مواقف من الأحداث، الأهداف والغايات...) وذلك باختلاف مواقع الفاعلين ورهاناتهم ورؤوس أموالهم.

وفي الأخير نسجل تأرجح وعدم ثبات العلاقة بين مكونات المجتمع المدني والسياسي، وهما ما يعكسهما التردد الدائم في حسم الاختيار بين الثنائيات المشكّلة للحقل: سياسي/مدني، تطوع/مهنية، تقليد/حداثة، استقلالية/انتماء، فرد/جماعة، الزعامة/المؤسسات... ولهذا التأرجح علاقة وثيقة بالتمثلات السابقة للمفهوم، حيث يميل اليساري إلى الرهان على الحقل المدني كواجهة سياسية أو منطلق سياسي، فبعض الجمعيات الحقوقية أصبحت

تطرح على نفسها مهمات إنجاز برامج سياسية (تكتل العديد من الجمعيات المدنية في شكل شبكات، وتبنّي مطالب كانت بالأمس حكراً على الأحزاب السياسية كالمطالبة بتعديل الدستور)، أو أن تطرح نفسها كبديل للحزب السياسي، كالجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي أعلن رئيسها السابق عبد الرحمن بن عمرو، في أثناء التحضير لإعلان «الميثاق الوطني لحقوق الإنسان» ١٩٩٠، أنها منغرسة في العمل السياسي، ولا تهتم فقط بتوسيع ممارسة الحريات والحقوق وإنما أيضاً بتغيير طبيعة السلطة السياسية القائمة (بناني، ١٩٩٨: ١٩٣). بينما يدافع الليبرالي والتقنوي عن البعد التشاركي في إطار تقاسم وتوزيع المهمات مع الدولة من أجل إنجاز برامج ملموسة وذات آثار في المستفيدين (جمعيات القروض والسلف الصغرى، مشاريع مدرة للدخل، برامج اجتماعية مختلفة)، حيث يوكل للدولة الدور البنائي الذي يقتضي توفير البنى التحتية، والأعمال التقنية والتقييمية، بينما يتكلف المجتمع المدني بالجانب التأطيري التعبوي. كل ذلك في إطار مبادئ الحكامة والمسؤولية والمحاسبة والشفافية. كما أن أنصار المجتمع المدني يدافعون عن الاستقلالية كشرط لإمكانية وجود فضاء مدني حر، بينما يفضل الفاعل الحزبي الحفاظ على تبعية المدني للسياسي من خلال إبراز الدور المركزي للأحزاب السياسية في ترسيخ البناء الديمقراطي. ولعل استمرار «تأثير الشبكات الجمعوية ذات الموقع الأيديولوجي والسياسي بالإضافة إلى الحضور القوي للسياسي من خلال استمرار جيل جمعيات الخمسينات والستينات» (ساعف، ٢٠٠٤: ٢١) يعكس بجلاء قصور الاستقلالية الأيديولوجية والتنظيمية عن الأحزاب السياسية، كما تطرح مسألة تمويل النشاطات والأعمال نقاشات متواترة بين مدافع عن استقلالية الفعل المدني وبين منند بتبعيته لأجندة المولين الذين يمثلون في الغالب مصالح أجنبية.

وبالتالي، فإن تطوراً مأمولاً للمجتمع المدني يبقى رهين حل إيجابي لعلاقة الدولة التقليدية بالدولة الحديثة؛ حل من شأنه أن يفضي إلى الانتصار لهذه الأخيرة، ذلك بأن تقلبات الدولة المغربية وتأرجحها بين الدولة العصرية ومستلزماتها القانونية والإدارية والسياسية والأيديولوجية وبين الدولة السلطانية التقليدية يحجزان تطور المجتمع المدني ويكبلانه في اللحظة الراهنة. لذلك، فالمطلوب ليس فقط الكشف عن «طبيعة هذا الالتقاء بين العميق والمتغير، بين البنى الدائمة والتقلبات على المدى القصير والمتوسط» (ساعف، ١٩٩٢: ٢٥٢)، وإنما البحث عن سبل دفع الدينامية السياسية في اتجاه تكريس الديمقراطية شكلاً ومضموناً وآليات وقيماً □

المراجع

بناني، عبد العزيز (١٩٩٨). «الحركة المغربية لحقوق الإنسان: النضال من أجل المواطنة ودولة القانون.» ورقة قدمت إلى: **وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي** (ندوة). بإشراف عبد الله حمودي. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر. (ندوات معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا، جامعة برينستون، الولايات المتحدة؛ ١)

بوجداد، أحمد (٢٠٠٠). **الملكية والتناوب: مقاربة «لاستراتجية» تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة. الفصل الثاني.

حمودي، عبد الله (١٩٩٨). «المجتمع المدني ومنهج المقاربة المتشائمة.» ورقة قدمت إلى: **وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي** (ندوة). بإشراف عبد الله حمودي. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر. (ندوات معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا، جامعة برينستون، الولايات المتحدة؛ ١)

حمودي، عبد الله (٢٠٠٠). **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**. ترجمة عبد المجيد جحفة. الدار البيضاء: دار توبقال.

ساعف، عبد الله (١٩٩٢). «اضطرابات الدولة حول العلاقة بين الدولة «البنيوية» والدولة «المتغيرة».» ترجمة إدريس بعقيل. في: بيير سلامة [وآخرون]. **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.

ساعف، عبد الله (٢٠٠٤). **رهانات التحول السياسي في المغرب**. الدار البيضاء: دفاتر سياسية. (سلسلة نقد السياسة)

قرنفل، حسن (١٩٩٧). **المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل؟**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.

كوهين، جان أ. (١٩٩٩). «المجتمع المدني والديمقراطية.» في: **ما هو المجتمع المدني؟**. ترجمة وتأليف مصطفى أعراب ومحمد الهلالي. الرباط: مطابع أمبريال.

لبيب، الطاهر (١٩٩٢). «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟: علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي.» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**. بيروت: المركز.

Laroui, Abdallah (1993). *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912*. Casablanca: Centre culturel arabe.

Lénine, Vladimir Ilitch [n. d.]. «L'Etat et la révolution.» dans: *Œuvres Complètes*. 4ème éd. Moscou: [s. n.].

Marx, Karl et Friedrich Engels (1966). *Manifeste du parti communiste*. Introd. de Jean Bruhat; préparé par Michèle Tailleur. Paris: Editions Sociales.

Sebti, Abdelahad (1992). «Insécurité et figures de la protection au XIXème siècle: La Ztata et son vocabulaire.» *Signes du présent*.

Touraine, Alain (1994). *Qu'est-ce-que la deìmocratie?*. Paris: Fayard.